

الخطاب القرآني ودور السياق في تفسير القرآن الكريم

Quranic Discourse and the Role of Context in Interpreting the Qur'an: Semantic, Stylistic, and Linguistic Study in Light of Modern Linguistic Theory

د. يحيى أحمد حجازي: أستاذ مساعد في الدراسات الإسلامية في جامعة الجنان، لبنان.

Dr. Yahya Ahmad Hijazi: Assistant Professor of Islamic Studies at Al-Jinan University, Lebanon.

المخلص:

مرّت على الدرس اللغويّ تحولات كبيرة متزامنة مع التطور الذي نالته اللغة في منظومتها اللغوية، لا سيما في العصر الحديث، والتي تجلّت ب بروز نظريات الدرس اللساني ومحاضرات العالم (دي سوسير)، وغيره من العلماء الذين رقدوا اللغة بمناهج لغوية حديثة استطاعت تغيير مضامين اللغة المحكية والمنطوقة، حيث انبثقت اللسانيات النصية، ونظرية السياق بوصفها منهجاً لسانياً حديثاً. وحيث تعدّ الدراسة وفق هذا المنظور محاولة لارتداد أفق حديث للتحليل اللساني وفق منظور تطبيقي، بدلاً من الوقوف عند النظريات ومصطلحاتها التي ربما تغرق الأفكار وتأخذ الأذهان في فلسفة الاصطلاحات، والمفاهيم والحدود والتصورات وغيرها. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاحتمال النحوي في تحليل النصوص وتوجيه معانيها واستجلاء آفاقها، إذ إنّ الغفلة عن مراعاة هذا الجانب الدقيق قد تسببت في قدر من الضبابية والغموض في تفسير النصوص، وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه من أكثر المناهج ملائمة لدراسة اللغة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أدى علمائنا جهداً وعلماً غير قليلين في البحث عن الاحتمالات النحوية. فعلماء التفسير كان لهم الدور الأبرز في تفصيل المفاهيم والعلل النحوية والوقوف على الدلالات القرآنية التي تكشف عن الذهنية المتقدّدة لدى هؤلاء العلماء. وإطلاق المصطلحات الغربية على العلوم اللسانية لا يلغي دور غيرهم من التصورات التي أشاروا إليها في مضامين كتبهم، بل كانوا الأسبق إلى تلك المفاهيم.

الكلمات المفتاحية: اللغة، السياق، الخطاب، الاحتمالات النحوية، الأسلوب، اللسانيات.

Absract:

Linguistic studies have undergone significant transformations in parallel with the development of language systems, especially in the modern era. This evolution is evident in the emergence of linguistic theories and lectures by scholars like Ferdinand de Saussure and others who enriched the field with modern linguistic methods. These approaches transformed the understanding of spoken and written language, leading to textual linguistics and the theory of context as modern linguistic methodologies. This study, viewed from this perspective, represents an attempt to explore new horizons in linguistic analysis through an applied approach, rather than focusing solely on theoretical concepts and terminologies, which may complicate ideas and distract the mind with the philosophy of terms, definitions, and concepts. The research aims to highlight the importance of grammatical probability in analyzing texts, guiding their meanings, and uncovering their dimensions. Neglecting this subtle aspect has contributed to a degree of ambiguity and vagueness in interpreting texts. The descriptive–analytical method was adopted as it is one of the most suitable approaches for studying language. The paper reached to several results: Scholars have exerted considerable effort and knowledge in exploring grammatical probabilities. Interpreters of the Quran played a key role in elaborating on grammatical concepts and causes, uncovering Quranic meanings that reflect their keen intellect. The introduction of Western terminologies in linguistic sciences does not diminish the contributions of earlier scholars, who often preceded these ideas and incorporated them into their works.

Keywords: Language, Context, Discourse, Grammatical Probabilities, Style, Linguistics.

المقدمة:

لقد كان استقصاء مضامين كتاب الله العظيم، واستجلاء معانيه المتألفة في سياقات اللغة المتنوعة، الغاية الأسمى لهذه الدراسة، إذ إن معاني القرآن الكريم تتجدد مع كل تلاوة، وتزداد بريقاً مع كل تأمل، فهو المعجزة الإلهية الخالدة التي لا تنقضي عجائبها، ولا تقنى كنوزها. إن التعمق في هذا الكتاب العزيز سبيل إلى استخراج ما انطوت عليه آياته من درر وجواهر، وإظهار بديع إعجازه ورفعة مقاصده. ولم يُعَنَ كتابٌ سماويٌّ على مر العصور بما عُني به القرآن الكريم من دراسات وبحوث، خاصة في مجالات اللغة، بوصفه نصاً إلهياً مطلقاً في خطابه، غنياً في دلالاته، متجدداً مع اختلاف الأزمان وأوجه التلقي. فهو بلسان عربي مبين، معين لا ينضب، ونبع يتفجر بالدلالات القرآنية العميقة التي تستلهم من فيض إعجازه وعظمة بيانه. ومما لا شك فيه، أن القرآن الكريم زاد اللغة العربية رفعة، وسمواً، وجمالاً، إنه الكتاب الذي لا يعتريه الباطل من أي جانب، والذي وصفه أمير البيان علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقوله: "ظاهره أنيق، وباطنه عميق، وعجائبه لا تنقضي". ولقد كان القرآن الكريم ينبوع الذي نهلت منه اللغة العربية فازدادت ثراءً في معانيها، ورقياً في تراكيبها، وإبداعاً في أساليبها. وقد اقترن فهم أسرار هذا الكتاب العظيم بإتقان علوم اللغة العربية، ومن أبرزها علم التفسير، الذي يُعنى بالكشف عن معاني النصوص القرآنية، وسبر أغوارها، واستظهار بريقها الكامن، والتعمق في معانيها الدقيقة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدلالات التفسيرية وأوجه المعاني المحتملة، فالاحتمالات النحوية تصنع جسراً متيناً بين منتج النص ومتلقيه، مسهمةً في تعميق فهم النص. وهذا ما دفعنا إلى الخوض في هذه الدراسة، مستنديين إلى كتب التفسير وكتب معاني القرآن الكريم، التي كانت الركيزة الأساسية لبحثنا وتطبيقه؛ إذ اهتمنا ببيان المعاني واستجلاء دلالاتها. وقد سعينا من خلالها إلى الوصول إلى الفهم الأمثل للنص القرآني، معتمدين على جهود المفسرين، والأصوليين، وعلماء اللغة والبلاغة، مستقيدين من نظرياتهم وإسهاماتهم العميقة في هذا المجال. وقد أشار علماء اللغة العربية إلى هذا المعنى بصيغ أخرى، فهو مفهوم لم يكن مجهولاً، ف (الثمعة) عند سيبويه (180هـ)، وإن لم يصوّح بلفظه، قال فيه: "هذا باب المسند والمُسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً" (سيبويه، 1988م).

لأن المسند والمُسند إليه هما ما أطلق عليهما النحاة فيما بعد مصطلح (الثمعة)، والنظام النحوي للغة العربية، يقتضي في أقل قدر من الكلام المفيد وجود عمدين هما: المسند والمُسند إليه، سواء أكان وجودهما لفظياً أم تقديرياً.

وقد اخترنا القرآن الكريم، كلام الله تعالى، ميداناً لتطبيق هذه النظرية، لكونه دستوراً شاملاً يعالج مختلف الظواهر الحياتية، بما يحتويه من فرائض وواجبات ومكروهات ومستحبات، فرضها الله عز وجل على كل مؤمن بدين الإسلام. ولأن هذه التوجيهات الإلهية تحمل مقاصد عظيمة، كان من

الضروري أن تخضع لأعلى درجات التدقيق والتمحيص، لضمان فهم الفكرة التي أرادها الله سبحانه وتعالى بكل وضوح ودقة.

فالقرآن الكريم، في مستواه العالي وإعجازه اللغوي الذي أحكمت آياته، قد تناول الظواهر الفردية والاجتماعية والسياسية بأسلوب معجز وأدوات بيانية متفردة. ومن هذا المنطلق، وجدنا في هذا الكتاب العظيم مجالاً رحباً للدراسة والتأمل، حيث يمثل نموذجاً متكاملًا لفهم العلاقة بين اللغة والدلالة في أرقى صورها.

قال المرادي: "غلبة اللفظ للمعنى نحو: (أظن أن تقوم) أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر (أظن قيامك)، والمعنى واحد، لاشتغال (أن تقوم) على المسند، والمسند إليه بخلاف (قيامك) (المرادي، 2008م) وورد في أوضح المسالك في الآية الكريمة: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (الصفات: 144). وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لولا" لأنها تقول مع ما دخلت عليه بمصدر، يقع في محل رفع مبتدأ محتاج إلى الخبر المحذوف، والتقدير: (لولا كونه من المسبحين موجودة)، وهذا على رأي سيبويه، وقيل: لا يحتاج إلى الخبر؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، وذهب المبرد والوجاج الكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف". (ابن هشام الأنصلي، 1979). ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاحتمال النحوي في تحليل النصوص وتوجيه معانيها واستجلاء آفاقها، إذ إن الغفلة عن مراعاة هذا الجانب الدقيق قد تسببت في قدر من الضبابية والغموض في تفسير النصوص. فالإهمال أو التغاضي عن إرواك النور الحوي الذي يلعبه الاحتمال النحوي في الكشف عن أبعاد النصوص ومعانيها العميقة قد حال دون الوصول إلى الفهم الأمثل والدقيق لها، مما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هذا المنهج بوصفه أداة أساسية لفهم النصوص وتحليلها.

أهمية البحث:

للبحث أهمية كبرى في الاستقصاء عن المعاني القوانية من خلال الاحتمال النحوي ودوره في توجيه الدلالات التي أرادها سبحانه وتعالى.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال التالي: كيف يؤدي الخطاب في القرآن الكريم إلى معانٍ دلالية تساهم في تفسير الآيات القوانية، وتزود النص القواني بأواصر تقود للوقوف على المعاني الدقيقة؟

الدراسات السابقة:

لم نجد دراسة وافية ضمن ما اطلعنا عليه- تناولت بالدقة الكافية الدلالات السياقية للاحتتمالات النحوية في نصوص القرآن الكريم، فضلاً عن النصوص الأخرى. وما وجدناه لا يتجاوز بعض الدراسات العامة التي تناولت الاحتمالات النحوية بشكل إجمالي، ومن أبرزها:

- السميحيين (2016): الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية. تألفت هذه الأطروحة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، تلتها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. استهل الباحث عمله بالتطرق إلى حياة أبي جعفر النحاس، مع إيضاح مفهوم الشاهد القرآني في اللغة والاصطلاح. وخصص الفصل الأول لدراسة نظرية الأفضلية اللغوية، فتناول تعريفها، ونشأتها، وقيودها، وأسسها، وأصولها في التراث العربي. ثم اعتمد على هذه النظرية في التطبيق العملي خلال الفصول الثلاثة التالية، حيث بحث في شواهد قرآنية متنوعة، ليبين من خلالها دور الاحتمال النحوي وفق نظرية الأفضلية.
- الصبيحي (1997): الاحتمالات النحوية في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في القرآن الكريم.

المنهج المتبع في الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة اللغة؛ كونه يأخذ بنظر الاعتبار تفكيك الجمل، وتفسيرها، ووصفها، لغرض الوصول إلى غاية اللغة وأهدافها.

أولاً. ظاهرة الاحتمال في النحو:

لغة: يجد المتأمل في كتب المعاجم أن جذر كلمة (احتمل) تدل على حمل شيء والنهوض به وتحمل مشاقه، حيث قال الرهوي في الاحتمال لغة: أنه: "حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وَحُمْلَانًا وَيَكُونُ الْحُمْلَانُ أَحْوًا لِمَا يُحْمَلُ، قَالَ وَالْحُمْلَانُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَابِ" (الرّهوي، 2001م). قال العسكري: "الاحتمال للشيء يُفيد كظم الغيظ فيه، والصبر على الشدة يُفيد حبس النفس على المَقَابِلَةِ عَلَيْهِ بِالتَّوَلُّو وَالْفَعْلُ" (العسكري، لاتا). حيث يفهم من كلام العسكري بوضوح دلالة الكلمة على الاجتهاد في تحمل الأمر العسير الشاق. إصطلاحاً: "الاحتمال: ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني" (الرجاني، 1983م). وقد أشار سيبويه إلى أنه قد يأتي (احتمل) بمعنى (حمل) أي بمعنى المجرد. بقوله: "وقد يُبنى على افتعل ما لا يُراد به شيء من ذلك، كما بنوا هذا على (أفعلت) وغيره من الأبنية" (سيبويه، 1988م). والاحتمال -حسب ما يتصوره الباحث- هو وجود كلمة داخل الجملة الواحدة تحتل دالتين أو أكثر، ينعكس أثرها على وظيفتها النحوية التي تعود إلى التردد، وعدم القطع باحتمال أحد الوجه الإعرابية، حيث يتبين من خلال الفرق

الواضح بين المعنى المعجمي والاصطلاحي ما يدل على تعدد دلالات النص من حيث فهم كل مؤلف للكلمة بمفورها عند إيرادها في المعجم، وكذلك اختلافها عند المفسرين كون العملية تستند على جهد عقلي من حيث بيان الدلالة التي أريدت من ورود الكلمة داخل التركيب. وتناول أحد الباحثين بيان معنى الاحتمال فقال: "وسأكتفي بعرض قضيتين مهمتين لفهم ظاهرة الاحتمال في النحو، تمثل الأولى وجود عدد من المصطلحات تنزع مصطلح الاحتمال في الدلالة على هذه الظاهرة النحوية، والثانية: الاختلاف في تقييم أثر الاحتمال في الدرس النحوي العربي، وهو أثر حسن ومفيد؛ لأنه مظهر من مظاهر السعة اللغوية والمرونة التعبوية، أم أنه أثر سلبي يؤدي إلى تعقيد النحو، والفوضى في الدلالات؟ (محسن علي، 2004م). وقبل الخوض لا بد من بيان بعض الاصطلاحات التي تصب في هذا المضمار، لإيضاح معنى الاحتمال النحوي، وهي: الجواز.

قال العسكري: "الجواز في الطريق، والمجاز في اللغة، فقولك قاءة جازة معناه أن قارئها وجد لها مذهباً يأمن معه أن يرد عليه، وإذا قلت يجوز أن يكون فلان خرواً من فلان، فمعناه أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه، فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز والجائز لا بد أن يكون منيباً عما سواه" (العسكري، لاتا) ويرى التهافوي (1158هـ) وادف الجائز والمحمّل بلحاظ أن الجائز غير ناف لغوه، إذ فيه شك وتودد (التهنوي، 1278هـ). وبإضافة المصطلحين إلى النحو يتضح الفرق بينهما؛ لأن الجواز النحوي "يعني إباحة وجهين أو أكثر في كلمة أو في أسلوب معين، ولا ينتج عن ذلك تغير في دلالة الأسلوب غالباً" (النجادي، 2010م)، في حين إن تغير الدلالة أمر ملازم للاحتتمالات النحوية، وإن كثرت، نعم قد تتقرب الدلالات فيبدو كأن المعنى واحد وهو ليس بواحد (شعلان عبد علي، 2009م) وهذا الاختلاف في المصطلحات أخذ بيدنا لنختار مصطلح الاحتمال على الجواز، كونه أعم وأشمل لبيان الأوجه المحتملة، وأؤها في المعنى العام.

التوجيه أو تعدد الوجوه:

قال الفواهيدي (175هـ): "الوجه: مستقبل كل شيء، والجهة: النحو، يقال: أخذت جهة كذا، أي: نحوه" (الفواهيدي، 1979)، ويقال مجزاً: "وتوقوا في كل وجه وجهة، ومن يرد وجه السيل، وصرفت الشيء عن وجهه، وليس لكلامك هذا وجه: صحة" (الزمخشري، 1998م)، وعرف السيد الجرجاني التوجيه بأنه: "إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة، والتفصيل تعيين بعض تلك المحتملات أو كلها" (الجرجاني، 1983م).

ثانياً. مفهوم الدلالة وأقسامها:

الدلالة اللغوية: لأهل اللغة في مادة (دَلَّ) تصانيف كثيرة، واستعمالات متعددة، يقول الفواهيدي: "الرجل يدل على أوقانه في الحرب يأخذهم من فوق، والبرلي يدل على صيده، والدالة: ممّا يدل الرجل

على مَنْ له عنده مقولة، أو قِوابة قِريبة: شبه حِواءة منه: مصدر الدليل (بالفتح والكسر) " (الفواهيدي، 1979)، ومنه "دَلَّه على الطَّريق يُدَلِّه دِلالة ودُلولة، والفتح أعلى" (ابن منظور، لاتا)، والمعنى رُشده، وهذا إليه.

وذهب ابن فارس (ت395هـ) إلى أَنَّ " (دل) الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بإمرة تتعلّمها، والآخر اضطراب في الشيء" (ابن فارس، 1979م). والمعنى الأول هو المشهور في تداول أهل اللسان. وقد ورد الفعل من هذه المادّة من باب فعل يفعل بضم العين، ومنه قولهم: "دللت بهذا الطريق دِلالة؛ أي: عرفته، ودللت به أدل دِلالة" (الأروهي، لاتا).

الدلالة الاصطلاحية: يمكن تعريف علم الدلالة بأنّه: "هو دراسة المعنى" (لاينز، 1980م) أو هو: "كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر" (المظفر، لاتا)، أي إذا سمعت طرقة بابك ينتقل ذهنك لا شك إلى أَنَّ شخصاً على الباب يدعوك؛ أي: إنها دَلَّت على وجوده، أو هو: "ذلك النوع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى" أو "ذلك النوع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قابلاً على حمل المعنى" (عمر، لاتا). يقول توشوهيكو (ت1993م) في تعريف علم الدلالة بأنّه: "علم يُعنى بظاهرة المعنى بأوسع معاني الكلمة، وهو واسع في الحقيقة إلى درجة أَنَّ كل شيء تقريباً، ممّا يمكن اعتباره ذا معنى - أي معنى، سيكون مؤهلاً تماماً لأن يصبح موضوعاً لعلم الدلالة" (توشوهيكو، 2007م). ويرى توشوهيكو أَنَّ علم الدلالة، دراسة تحليلية للمصطلحات المفتاحية الخاصّة بلغة ما، فهو علم الرؤية للعالم، ويرى محمد باقر الصدر (ت1980م) أَنَّ الدلالة "هي الاقتران بين تصوّر اللفظ، وتصور المعنى، وانتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر، فحين نقول كلمة (ماء) تدلّ على السائل الخاص، نريد بذلك أَنَّ تصوّر كلمة الماء يؤدّي إلى تصوّر ذلك السائل الخاص، ويسمّى لفظاً (دالاً)، والمعنى (مدلولاً)" (الصدر، 1975م).

من الملاحظ من خلال التعريفات لعلم الدلالة، أَنَّ كل التعريفات درت حول الكشف عن المعنى الذي يمثّل قطب الرّوحى في الدراسات الدلالية، وأنّ المعاني هي غاية علم الدلالة ومنه.

ثالثاً. تأصيل علم الدلالة وأقسامه:

نظرة تاريخية لعلم الدلالة:

كان أول ظهور لعلم الدلالة في كتب المنطق (الأحمر، 2010م)، حيث كان من المقدمات العامة، ويعود الفضل في وضع تفاصيل دقيقة لعلم الدلالة، وأقسامها، إلى النقد المتواصل الذي أخضعت له المفاهيم التي وضعها أوائل الفلاسفة العرب للدلالة، وقد تأثروا بالفلاسفة اليونان، وبالوغم من ظهور علم الدلالة في كتب المنطق، إلّا أَنَّ تطوّره يعود إلى التحلّول بين المنطق، وعلوم المناظرة،

وأصول الفقه، والتفسير، والنقد الأدبي، والبيان، علماً أنَّ البحث الدلالي عند الفلاسفة المتقدمين ينحصر في الدلالة اللفظية كما هو الحال عند "أرسطو طاليس" (Aristotle) (ت. 384 ق.م.)، فالدلالة في نظهم تتناول اللفظ والأثر النفسي؛ أي: يكون الخط دالاً على اللفظة، واللفظة على الصورة الذهنية، وهذه على الأمر الخرجي، فكل من اللفظة والصورة الذهنية هي دال ومدلول معاً (الأحمر، لاتا).

نلاحظ ممّا سبق أنّ تعريفات علم الدلالة متعدّدة في كتب اللغة واللسانيات، أو السيميائيات، ولكنها دلت حول مفهوم واحد، ألا وهو البحث عن المعنى داخل التراكيب اللغوية، وهذا التعدّد دليل على أهميّة الدلالة في الدراسات اللغوية.

أقسام الدلالة:

تتوقف الدلالة عند العرب القدامى على العلاقة بين اللفظ والصورة الذهنية؛ أي: إنّ فهم الدال يستدعي فهم المدلول؛ لذلك قُسمت الدلالة عند العرب على ثلاثة أنواع: (عقلية، وطّبعية، ووضعية) (المظفر، لاتا).

أ- **العقلية:** هي العقلية هي التي يستتبط فيها العقل علاقة ملازمة ذاتية بين الدال والمدلول في الوجود الخرجي، كعلاقة الأثر بالمؤثر. فعلى سبيل المثال، إذا أترك الإنسان أن ضوء الصباح هو أثر لطلوع قرص الشمس، فإن رؤيته للضوء على الجدار تقوده ذهنياً وبشكل يقيني إلى استنتاج طلوع الشمس. وبهذا يصبح ضوء الصباح دالاً على الشمس دلالة عقلية قائمة على أساس التوابط السببي بين الظاهرتين.

ب- **الطّبعية:** هي أنّ يجد العقل علاقة طبعيّة بين الدال، والمدلول، وبصورة متلازمة، أي التي يقتضيها طبع الإنسان، وقد يختلف باختلاف طباع الناس، كدلالة العلة على المعلول، مثلاً (آخ) عند الإحساس بالألم، فعندما يسمعها السامع ينتقل ذهنه إلى أنّ متكلمها يحسّ بالألم، أو كدلالة (أح) على السعال، وصوت العصفور عند القبض عليه، فإنّ الطبيعة تنبعث بإحداث تلك النوال عند عروض تلك المعاني، فالعلاقة الطبعيّة تتعلّق بالطبع، أو الصّفات الممّوّة للشيء. قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ (الأنبياء: 90) جاءت الآية في وصف الأنبياء (عليهم السلام)، في مباراتهم لفعل الخيرات، ومداومتهم عليها، من غير ملل، ولا كسل، فدلالة الحرف (في) جاءت معوة عن هذا المعنى لما فيه من الجّد والوغب (الألوسي، 1415هـ)، فخلق الأنبياء يكون مقروناً بجوامع الخير، فتلك سجيّتهم التي جُبلوا عليها.

ج- **الوضعية:** تقوم العلاقة بين الدال والمدلول على أساس التواضع والاصطلاح، بحيث يصبح وجود أحدهما دليلاً على وجود الآخر، كما هو الحال في دلالة الخطوط على الألفاظ، أو دلالة

الألفاظ على المعاني. وقد أولى الباحثون العرب اهتماماً بالغاً بالدلالة الوضعية اللفظية، التي تقوم على شوتين أساسيين: وجود اللفظ ووجود المعنى، مع وجود رابط وضعي بينهما. وقد استنتوا في ذلك إلى أن موضوع البحث يتعلق بالألفاظ ومعانيها من حيث الدلالات والمولات.

وتنقسم الدلالة الوضعية إلى نوعين رئيسيين: دلالة لفظية ودلالة غير لفظية. أما الدلالة اللفظية، فتتفرع بدورها إلى ثلاثة أنواع: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التوام، مما يعكس وراء هذا المفهوم واتساع تطبيقاته في دراسة اللغة والمعاني.

ثالثاً: القرآن الكريم ولفظة الدلالة

وردت لفظة (الدلالة) في القرآن الكريم، بصور مختلفة في مواضع تنور في مفهوم مشترك يحمل معنى هذه اللفظة، قال تعالى: ﴿قَدْ لَأُهِمَّا بُعُورٌ﴾ (الأعراف: 22) في قصة آدم وزوجه عندما وسوس لهما الشيطان للأكل من شجرة الخلد الموعومة، وكذلك وردت في قصة موسى (عليه السلام) عندما حرمت عليه المواضع، ورجع إلى أمه كي تقرأ عينها، قال تعالى: ﴿فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ (القصص: 12)، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ (طه: 120)، وفي قصة إبليس (لعنه الله) وغوايته آدم (عليه السلام)، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (الفوقان: 45)، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَّيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دُهِمَّ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ (سبأ: 14) في قضية تنفيذ معرفة الجن بعلم الغيب.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ: 7)، قال تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَنْ يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ (طه: 40).

رابعاً: أهم نظريات علم الدلالة:

نظرية السياق (Context) (الخطاب)

تعددت المصطلحات والمفهوم واحد؛ من السياق إلى النص إلى الخطاب، كل هذه المصطلحات تصب في خدمة واحدة وهي دراسة السياق القرآني؛ حتى لا يأخذ علمائنا على أنفسهم حونا أو إجحاً، نتبنى مصطلح السياق الذي توجوا عليه ونترك زينة القوم من التلاعب بالمصطلحات، فما هو السياق؟

أ- السياق لغة: ذهب ابن فارس " (سوق) السين، والواو، والقاف أصل واحد، وهو حذو الشيء، يُقال ساقه يسوقه سوقاً، والسوقة: ما استيق من النواب، ويُقال سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته، والسوق

مُشتقة من هذا، لما يُساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغیره، والجمع سُوق، إنما سُميت بذلك لأنّ الماشي ينساق عليها" (ابن فرس، لاتا).

ب- السّياق اصطلاحاً: قيل فيه "والسّياق ما يُصاحب اللفظ ممّا يساعد في توضيح المعنى"، وورد السّياق في المعجم الفلسفي بالفونسية (Comtexte)، بمعنى سياق الكلام؛ أي: أسلوبه، ومجواه، تقول: وقعت هذه العبارة في سياق الكلام، أي جاءت متّفقة مع مُجمل النّص، أمّا "هاليداي" (Halliday) فوى أنّ السّياق "هو النّص الآخر، أو النّص المُصاحب للنّص الظاهر، وهو بمثابة الحسّ الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخرجية" (الطليحي، 1423هـ).

يقول "دي سوسير": "إنّ مفهوم السّياق لا ينطبق على كلمات فوادي فحسب؛ وإنما على مجموعات من الكلمات والوحدات الموكّبة مهما بلغت من الطول والتّوَع... (سوسير، فرودناندي، 1985م)، إنّ الكلمة عند "سوسير" إذا وقعت في سياق لا تكتسي قيمة إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق، ولما هو لاحق، أو لكليهما معاً...؛ إنّ الكلمة لا تودّي معناها منعولة عن السّياق الذي وردت فيه؛ إنما تكون لها دلالة عندما نستعملها في اللغة، أو بالأحرى في الطريقة التي تستعمل بها، أو الوظيفة التي تؤديها.

إنّ للسّياقيين نظوتهم الخاصّة للكلمة خرج السّياق، فهم يضعون لها وزناً إذا ما جاءت مُفردة كما هو حال الكلمات المعجمية، يقول الفيلسوف الألمانيّ "ونجنشتين" معوّراً عن موقف السّياقيين من المعنى أصدق تعبير: "لا تبحث عن الكلمة، بل ابحث عن استعمالها" (بالمر، 1987م)، وقد فصل الفرنسيّ "ميه" هذه المقولة بقوله: "إنّ الكلمة الحقيقية هي الكلمة في السّياق" (حسام الدين، 2000م)، بمعنى أنّ التحديد الدقيق لمعنى الكلمة تكمن بدلالة السّياق، لذلك فإنّ للكلمة دلالتين: الأولى نسميها دلالة معجمية (ثابتة)، والثانية دلالة سياقية تفهم من خلال ورود الكلمة في السّياق" (محمد، 2003م)، أو هو "القوائن التي تُعين على فهم المعنى وبيانها" (إواهيم، 2008م). وتُعَدُّ فكرة السّياق، فكرة قديمة قد عالجها علماؤنا القدماء في تصنيفاتهم كافة، فإنّ هذه النظرية حظيت في الوراثة اللغوية الحديثة بعناية خاصّة من كلّ المدرس اللغوية الحديثة، على اعتبار أنّ السّياق أداة إخوانية في الدرس اللساني الحديث، وله وظيفة يقوم بها ألا وهي إواز المعاني، يقول "فندريس": "الذي يعيّن قيمة الكلمة في كلّ الحالات التي ناقشناها؛ إنما هو السّياق؛ إذ إنّ الكلمة توجد في كلّ مرة تُستعمل فيها في جوٍّ يُحدّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسّياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرّغم من المعاني المتوّعة التي بوسعها أن تدلّ عليها" (جوزيف فندرس، 1950م).

يُعدّ العالم الإنكليزيّ "فيرث" (Firth) (ت 1960م) رائد نظرية السّياق، توسّع في معالجة النظرية حتى أصبحت نظرية لغوية متكاملة عالج من خلالها جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثمّ محاولة إثبات صدق المقولة بأن: "المعنى كلمة؛ إنما هو وظيفة في السّياق" (العبد، 1995م)، وأكّد

(فيوت) أن معنى الكلمة لا ينكشف إلا من خلال خطاب الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة.

يقول أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم: "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجلوة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وضعها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجلوة لها" (مختار، لاتا).

ج- قيمة الخطاب في توجيه المعاني: للخطاب أهمية عظمى أتركها العلماء الأوائل، في توجيه المعاني، وتحديدها، حيث إن ظاهرة الألفاظ المفردة لا تعين على الفهم الحقيقي، أو الدقيق للمعاني، لأن كل كلمة ترد في المعجم تحمل كثراً من الدلالات، ولكنها إذا ما أدخلت في سياق معين، فإنها تدل على معنى واحد لا يمكن أن يكون له ثانٍ. وقد كان للتركيب القواني سرّ عظيم في نظمه، كان له الأثر البالغ في نفوس سامعيه، فحين بدأ المسلمون في تفسيره، أحسوا بتعدد وجوه ومعانيه، ففي هذا المعنى يقول الإمام الصادق (رض): "يا جابر إن للقوان بطناً، وللبطن ظهراً"، ثم قال: "يا جابر ليس شيء أبعد من عقول الرجال منه، إن الآية لتقول أولها في شيء، وأوسطها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل يتصوّف على وجه" (العواضي، 2000). وقد أشار كثير من علماء التفسير إلى أن سياق الكلام هو الطريق إلى فهم المعنى، قال صاحب تفسير الروهان: "أما دلالة السياق، فإنها تُرشد إلى تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير النواد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتويع الدلالة، وهو من أعظم القوان الدالة على نواد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في منازراته" (الزركشي، 1957م)، وتتبع علماء التفسير وعلماء الأصول إلى أهمية السياق في إواز المعاني وتحديد الأحكام الشرعية؛ لذلك جاءت كتبهم غنية ب دراسات سياقية أغنت الساحة العلمية في ميدان التفسير القواني خصوصاً، نلاحظ مثلاً في رسالة الشافعي (ت204هـ) المختصة بالفقه إشارات إلى أثر السياق، ودره في استجلاء المعاني للآيات الشريفة. ويرى الجرجاني (ت471هـ) في مفهوم السياق الذي يقوم على أساس أن الكلمة تفقد قيمتها الدلالية في حال إوادها، وإنما يكون حسنهما، وجمالها في جودة نظمها والعكس بالعكس، قال: "إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلمة مفردة، وإن الفضيلة، وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى آلتى تليها، أو أشبه ذلك ممّا تتعلّق به بصريح اللفظ" (الجرجاني، 1990م) وتقوم نظرية "فيوت" على أصول أهمها (محمود السوان، لاتا):

1- الكشف عن المعنى لا يكون إلا بوضع الألفاظ في سياقات مختلفة، إذ يتحصّل المعنى بحكم العلاقة بين الألفاظ وما يجلوها.

2- إن نواصة المعنى تتطلّب تحليلاً واعياً للسياقات، والمواقف التي ترد فيها الألفاظ، حتّى ما كان منها غير لغوي، فقد دعت إلى اعتماد المقام، أو العناصر المحيطة بالموقف الكلامي،

مثل: طبيعة الكلام، ودلالاته المختلفة، وأثره الفعلي على المتلقي، وشخصية المتكلم، والمتلقي، والظواهر اللغوية، والاجتماعية المحيطة بالنص.

أقسام السياق:

ويقسم المحدثون السياق أربعة أقسام (مختار، لاتا):

1- السياق اللغوي: "ذلك السياق الداخلي الذي يُعنى بالنظم اللفظية للكلمة وموقعها من ذلك النظم، آخذاً بعين الاعتبار ما قبلها، وما بعدها في الجملة" (زيد، لاتا)، فالسياق اللغوي هو الضابط الدلالي لحركة المعنى، وعلاقاته، وعلائقه داخل النص، ويُعد من أهم القوائن الدلالية المساعدة في كشف دلالات الألفاظ والتراكيب، وهي في نسقها المنظوم، وقد أشار الزركشي (ت794هـ) إلى هذه الأهمية وضرب لها مثلاً قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان: 49)، إذ لا يُراد بالآية ظاهر معناها، بل يُراد بها التهكم، والمعنى أنك أنت الذليل المُهان؛ لأنها صفة للكافر وليس للمسلم بقينة السياق، فقد تقدّمها تهديد بالعذاب الأليم يوم القيامة (الزركشي، لاتا).

2- السياق العاطفي: يُحدّد درجة القوة والضعف في الانفعال ممّا يقتضي تأكيداً، أو مبالغة، أو اعتدالاً.

3- السياق الثقافي: وهو المحيط الذي تعيش داخله الوحدات المستعملة، وغالباً ما يكون المحيط اجتماعياً، ويُسمّى السياق الخرجي، أو السياق العام، أو سياق الحال، أو المقام، أو سياق الموقف، أو السياق الاجتماعي، وهو مجموعة من الظروف التي تحيط بالحدث الكلامي ابتداءً من المرسل، والوسط حتى المتلقي بكل التفاصيل والمواصفات الصغيرة (الشبيدي، 2011م).

4- سياق الموقف: هو مجموعة العوامل، والأحوال، والملابسات التي تُصاحب النص وتُحيط به عند نقطة، أو كتابة، ويشمل جميع أنواع النشاط اللغوي المنطوقة، والمكتوبة، وعُني به المفسرون؛ كون أسباب النزول مظهر من مظاهر السياق (سياق الموقف)، وتعلّقها بالأحداث، والوقائع المُسببة لنزول النصّ الوأني. وللسياق دوره الدقيق في اختيار الألفاظ المُعبرة عن المعاني المُراد إيصالها، وفيما يخصّ موضوع بحثنا (الدلالات السياقية لحروف الجرّ في القرآن) يُمكن توضيف النظرية السياقية والإفادة منها في تحليل معاني حروف الجرّ، فمن المعلوم أنّ لكل حرف جر في المعجم معاني متعدّدة، ويكون السياق هو الحكم الفاصل في تحديد المعنى المراد منها، فلو أخذنا على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5) من خلال ملاحظة سياق الآية نجد أنّ الحرف (على) الذي يفيد الاستعلاء، هو الذي يفرض نفسه للتعبير عن قوة الخالق وهيمنته على هذا الكون، وسلطته، وحاكميته عليه. وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبا: 3]. إذ يختلف المفسرون في إعراب (الذي هم فيه مختلفون): حيث أجاز النعماني (ت: 1998م) في إعراب: {الذي هم فيه مختلفون} «أي: يخالف فيه بعضهم بعضاً فيصدق واحد

ويكذب آخر». قوله: {مُخْتَلِفُونَ} خبر «هم» والجار متعلق بـ «هم»، والموصول يحتمل الحركات الثلاث اتباعاً وقطعاً رفعاً ونصباً (النعمانى، 1998م).

وأضاف السمين الحلبي في إواب ﴿الذي هُم فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾: «مُخْتَلِفُونَ» خبر «هم» والجار متعلق به. والموصول يحتمل الحركات الثلاث اتباعاً وقطعاً رفعاً ونصباً. (الحلبي، لاتا) ويظهر مما تقدم عرضه أوران أحدهما: إن الإواب المحلي للاسم الموصول والخلاف النحوي في استعمالاته، كانا سببين رئيسيين في تعدد الوجوه الإوابية الذي غالباً ما يستلزم نقد المعربين لبعضها، والآخر: إن المعربين الذين ذكروا الوجوه المتقدمة لم يستسيغوا أن تتعد من الضمير والاسم الموصول جملة من مبتدأ وخبر، فاح كل واحد منهم يعرب هذا التركيب بوجه جديد، فقد تقلب النعماني والسمين الحلبي في الوأي في (الذي) في إن الاسم الموصول تظهر عليه الحركات الثلاثة رفعاً ونصباً وجرأً، ويلوح لنا إنهما الأبلغ. من قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (5)﴾ [النبا: 4، 5]. فقد احتمل المعربون في إواب (كلا سيعلمون): أجاز السمين الحلبي (ت: 756هـ) في إواب: ﴿كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (5)﴾: التكرار للتوكيد، وقد زعم الشيخ جمال الدين بن مالك (ابن مالك، لاتا) أنه من باب التوكيد اللفظي، ولا يصح توسط حرف العطف. والنحويون يابون هذا، ولا يسمونه إلا عطفًا، وإن أفاد التأكيد. والعامة على الغيبة في الفعلين... وقد زاد مصطفى درويش (ت: 1403هـ) في إواب: ﴿كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ (4) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (5)﴾ ردع ووعيد للمتساثلين هزواً، وفيه معنى الوعيد والتهديد، فالودع بكلمة كلا والوعيد بكلمة سيعلمون، ومفعول سيعلمون محذوف تقديره ما يحل بهم، وثم حرف عطف للترتيب مع التواخي، و(كلا سيعلمون) تأكيد لفظي للجملة السابقة ولا يضر توسط حرف العطف، والنحويون يابون إلا أن يكون عطفًا، وإن أفاد التأكيد ويمكن أن يجاب بأن ثمة تغايراً ملحوظاً، وهو أن الوعيد الثاني أشد من الأول، وبهذا الاعتبار صار مغايراً لما قبله، ولذا عطف بـ (درويش، 1403هـ).

نخلص مما تقدم أن الآية تحتل وجهين من الإواب، كل وجه منهما ينسجم مع دلالة النص الكريم، وذلك لكون أحدهما أعم والآخر أخص، فالتوكيد يمكن أن يجاب بأن تغايراً ملحوظاً، وهو الوعيد الثاني أشد من الأول، وبهذا صار مغايراً، وعطف بـ (درويش، 1403هـ) هو الأوفق.

وفي قوله تعالى: (إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا (25) جَزَاءً وَفَاقًا) (النبا: 25)، أشار المفسرون إلى دلالتها وإوابها لوجهها: قال أبو حيان: "ثم يبد لوم بعد الأحقاب غير الحميم، والغاق من جنس آخر من العذاب. انتهى. وهذا الذي قاله هو قول للمتقدمين، حكاها ابن عطية. قال: وقال آخرون إنما المعنى لابئين فيها أحقاباً غير ذائقين برداً ولا شواباً، فهذه الحال يلبثون أحقاباً، ثم يبقى العذاب سمرداً وهم يشوبون أشربة جهنم. والذي يظهر أن قوله: (لَا يَذُوقُونَ) كلام مستأنف وليس في موضع الحال، و(إلا)

حَمِيمًا) استثناء متصل من قوله: (وَلَا شَرَابًا)، وإن (أَخْقَابًا) منصوب على الظرف حملاً على المشهور من لغة العرب، لا منصوب على الحال على تلك اللغة التي ليست مشهورة" (الأندلسي، 2001).

أما السمين الحلبي (ت: 756هـ) فوجَّح في إعراب: {إِلَّا حَمِيمًا}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ استثناءً متصلاً من قوله «شَرَابًا» وهذا واضح. والثاني: أنه منقطع، قال الؤمخثوي: «يعني لا يُنَوِّقُونَ فيها تَوْدًا وَلَا رَوْحًا يُنَفِّسُ عَنْهُمْ حَرَّ النَّارِ، وَلَا شَرَابًا يُسَكِّنُ مِنْ عَطَشِهِمْ، وَلَكِنْ يُنَوِّقُونَ فيها حَمِيمًا وَغَسَاقًا». (الحلبي: لاتا). ويظهر لنا ممَّا تقدم أنَّ الاستثناء وبحسب ظاهر الآية منقطع، ولكن الاستثناء المنقطع لا يلجأ إليه إلا عند تعذر الاتصال، وفي التأويل يؤدي إلى اتصاله، وما تجدر الإشارة إليه ما ذهب إليه السمين الحلبي عندما نقل قول الؤمخثوي (ولكن ينوِّقون فيها حَمِيمًا وَغَسَاقًا).

وقوله تعالى: (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) (النبا: 29)، إذ احتمل المفسرون في إعراب (كتابًا): فوى السمين الحلبي (ت: 756هـ) في إعراب: {وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ}: العائمة على النصب على الاشتغال، وهذا الراجح لتقدم جملة فعلية. وقوَّأ أبو السَّمَال برفعه على الابتداء وما بعده الخبر. وهذه الجملة مُعَوِّضٌ بها بين السبب والمسبب؛ لأنَّ الأصل: وَكُتِبُوا بِآيَاتِنَا كَذَابًا فَنُوقُوا. فقوله «فَنُوقُوا» مُتَسَبِّبٌ عن تكذيبهم.

قوله: {كِتَابًا} فيه لُوحٌ: أحدها: أنه مصدرٌ مِنْ معنى «أَحْصَيْنَاهُ»، أي: إحصاء. فالتجوز في نفس المصدر. الثاني: أنه مصدرٌ لـ «أَحْصَيْنَاهُ» لأنه في معنى «كُتِبْنَا» فالتجوز في نفس الفعل. الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوباً على الحال بمعنى: مكتوباً في اللوح (الحلبي، لاتا).

وذكر العكوي (ت: 616هـ) في إعراب: {وَكُلَّ شَيْءٍ}: مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَخُوفٍ، وَ(كِتَابًا): حَالٌ؛ أَيْ مَكْتُوبًا؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْنُوعًا عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ أَحْصَيْنَاهُ بِمَعْنَى كُتِبْنَا (العكوي، لاتا).

وزاد النحاس (ت: 338هـ) في إعراب: {كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ} نصب (كُلَّ) بإضمار فعل ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، ويجوز الرفع بالابتداء، والكوفيون يقولون: بالعائد عليه. (كتابًا) مصدر: فمن النحويين من يقول: العامل فيه مضمر، أي كتبناه كتاباً أي كتبنا عدده ومبلغه ومقدره، فلا يغيب عنا منه شيء كتاباً. وقيل: العامل فيه «أَحْصَيْنَاهُ» لأنَّ أَحْصَيْنَاهُ وَكُتِبْنَا واحد (النحاس، 1421هـ).

نلاحظ أنَّ الخطاب القوَّاني فرض على النحاة إعراباً دلاليّاً مأخوذاً من علة التوجه، وعليه يتضح مقام التأويل على مخالفة حالات الأصالة التي أوقها اللغويون ودلَّسو النصَّ العربي، التي تمثل أسس الظاهر اللغوي، واللجوء إلى حالات العنول عن الأصل التي صَحَّحها النظام اللغوي واعتدَّ بها، بعد ما اختار العكوي من توجيهه في (كتاباً) وفيه عدة لُوحٍ، فالعامة على النصب، وذلك لتقدم الجملة، نضف إلى ذلك، كان أغلب ما ذهب إليه المفسرون. وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبِلَادِ

(11) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ (12) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ (13) إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ (14) ﴿ (الفجر: 11-14)، إذ احتمل المعربون في (الذين) عدة لوجه: الذين إما مجرور على أنه صفة للمذكورين أو منصوب على الذم، قال الؤمخشوي: «أحسن الوجه فيه أن يكون في محل نصب على الذم، ويجوز أن يكون مرفوعا على هم الذين طغوا، أو مجرورا على وصف المذكورين عاد وشمود وفوعون». وجملة طغوا صلة الذين وفي البلاد متعلقان بطغوا (فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ). الفاء عاطفة، وصَبَّ فعل ماض مبني على الفتح، وعليهم متعلقان بصَبَّ، وربك فاعل، وسوط عذاب مفعول به، وسيأتي معنى هذا التعبير في باب البلاغة (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) الجملة لا محل لها لأنها تعليل لما قبلها وإن واسمها واللام الموحدة وبالمرصاد متعلقان بمحنوف خبر إن وسيأتي معناها أيضا في باب البلاغة (الدرويش، 1415هـ).

حيث قال صافي (ت: 1376هـ) في إعراب: (الذين) موصول في محل جر نعت لفوعون بحذف مضاف أي قوم فوعون، (طغوا) ماض مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (في البلاد) متعلّق ب (طغوا) (الصافي، 1376هـ).

ولذلك تتعدد الوجوه التي يُوجّه بها المحل الإعرابي الاسم المبني، في كل حالة يحتملها الاسم المبني تنتج من ذلك كثرة الاحتمالات الإعرابية، وهذا ممّا يدعو بعض المعربين إلى المفاضلة، واللافت للنظر أنّ إجرة جميع الوجوه الإعرابية في حالة واحدة يؤدي إلى استقصاء ما يسمح به التركيب من احتمالات نحوية، فالذي يظهر أنّ الوجه الثالث هو الأرجح.

النتائج:

- أدى علمنا جهداً وعلماً غير قليلين في البحث عن الاحتمالات النحوية.
- علماء التفسير كان لهم الدور الأبرز في تفصيل المفاهيم والعلل النحوية والوقوف على الدلالات القوانية التي تكشف عن الذهنية المتقدمة لدى هؤلاء العلماء.
- إطلاق المصطلحات الغربية على العلوم اللسانية لا يلغي دور غيرهم من التصورات التي أشاروا إليها في مضامين كتبهم، بل كانوا الأسبق إلى تلك المفاهيم.
- قام العلماء بإحضار دلالات النص المحتملة أمام المفسّر لغرض الموزنة، وهذا نهج سليم للوصول إلى رقى الدلالات وأصحتها، وتم وضعها في متناول يد القارئ الآخر ليختار منها ما يظهر له رجحانه بحسب ما تملي عليه قراءته الفوكية.
- لا بد من إنشاء مراكز علمية لسانية في هذه العلوم من أجل الواسات العلمية وتأطير الرس اللغوي اللساني من خلال الكشف عن تلك الذهنية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إواهيم، إواهيم سيد أحمد (2008): أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير (التحرير والتنوير): دراسة نحوية دلالية، ط1، القاهرة: دار المحدثين.
2. ابن فارس، أحمد (1979م): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ج2، د.ط.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت): لسان العرب.
4. بن يوسف، ابن هشام عبد الله (د.ت): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط.
5. عمر، أحمد مختار (د.ت): علم الدلالة، ط5، القاهرة: عالم الكتاب.
6. الأحمر، فيصل (2010): معجم السيميائيات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. الأروحي، محمد بن أحمد (2001م): تهذيب اللغة، ط1، تح: محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
8. الأروحي، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، م س.
9. الألوسي، محمود بن عبد الله (1415هـ): روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، ط1، تح: علي عبد الهادي عطية، بيروت: دار الكتب العلمية.
10. بالمر (1987م): علم الدلالة، ترجمة: صوي السيد إواهيم، النوحة - قطر: دار قطري بن الفجاءة.
11. التهنولي، محمد بن علي (1278هـ): كشف اصطلاحات الفنون، ط1، بيروت: دار صادر.
12. توشوهيكو (2007م): الله والإنسان في القرآن، ط1، ترجمة: هلال محمد الجهاد، بيروت: توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.
13. العرجاني، عبد القاهر (1990م): دلائل الإعجاز، ط6، تح: محمدرضوان الداية، وفايز الداية، بيروت: دار الفكر.
14. العرجاني، علي بن محمد (1983م): كتاب التعريفات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
15. فننرس، جوزيف (1950): اللغة، ترجمة: عبد الحميد الواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

16. لاينز، جون (1980): علم الكلام: ترجمة: مجيد عبد الحميد الماشطة، بغداد، كلية الآداب، مطبعة جامعة البصرة، ص9؛ وعمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ط5، القاهرة: عالم الكتاب.
17. حسام الدين، كريم زكي (2000): التحليل الدلالي: إهداءاته ومناهجه، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
18. محمد، رجب عثمان (2003): مفهوم السياق – أنواعه ومجالاته وأثره في تحديد العلاقات الدلالية والأسلوب، مجلة علوم اللغة، المجلد 6، ع4.
19. الزركشي، محمد بن عبد الله (1957م): الوهان في علوم القرآن، ط1، تح: محمد أبو الفضل إواهيم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
20. الرمخشوي، محمود بن عمرو: أساس البلاغة، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
21. زيد، عمر عبدالله (د.ت): السياق القرآني وأثره في الكشف عن المعاني، مجلة جامعة الملك سعود، م15، العلوم القربوية والدراسات الإسلامية.
22. سبيويه، عمرو بن عثمان (1988): الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
23. سوسير، فيردناندي (1985م): دروس في الألسنة العامة، ط1، ترجمة: صالح القومادي، تونس: الدار العربية للكتاب.
24. سلطان، شعلان عبد علي (2009): نواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. رحيم جبر الحسنوي، د. عامر عمران الخفاجي، جامعة بابل: كلية التربية (صفي الدين الحلي).
25. الشيدي، فاطمة (2011): أثر السياق في تحديد دلالة الخطاب، د.ط، دمشق: دار نينوى للطباعة والنشر.
26. الصدر، محمد باقر (1975م): المعالم الجديدة لعلم الأصول، ط2، النجف الأشرف، العراق: مطبعة النعمان.
27. الطليحي، ردة الله بن ردة (1423هـ): دلالة السياق، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القوي.
28. العسكري، أبو هلال الحسن (د.ت): الفروق اللغوية، تح: محمد إواهيم، مصر: دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع.

29. الفواهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت): العين، تح: مهدي المخزومي، وواهم الساهوائي، دار ومكتبة الهلال.
30. حسين، محسن علي (2004م): الاحتمال في الجملة العربية، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، سلسلة أ، المجلد 9، العدد 1.
31. العبد، محمد (1995م): العبارة والإشارة، ط1، دراسة في نظرية الاتصال، القاهرة: دار الفكر العربي.
32. المظفر، محمدرضا (د.ت): المنطق، د.ط، قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامية.
33. السوان، محمود (د.ت): علم اللغة: مقدمة للقرىء العربي، القاهرة: دار النهضة، ص340-341؛ وعمر، أحمد مختار: علم الدلالة، م.س.
34. الوادي، بدر الدين حسين (2008م): توضيح المقاصد والمسالك بشروح ألفية ابن مالك، ط1، تح: عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي.
35. العواضي، مشكور كاظم (2000): البحث الدلالي في الميزان في تفسير القرآن، بيروت: دار البلاغ للطباعة والنشر.
36. المظفر، محمدرضا (د.ت): المنطق، د.ط، قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامية.
37. النجادي، صادق فوزي (2010): الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السواح، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. عبد الكاظم محسن الياسوي، كلية الآداب، جامعة الكوفة.